

النظام النقدي الدولي

عرف النظام النقدي الدولي عبر التاريخ مراحل أدت الى تطوره يمكن تقسيمها الى قسمين قبل بريتون

وودز وبعده كمايلي:

1- نظام قاعدة الذهب الدولية: 1870_1936

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر بإتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في 1819 وأصبح ساري المفعول في سنة 1821 وبحلول عام 1870 لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة حتى جاء 1900 الذي اضحى فيه جميع الدول تقريبا تأخذ بقاعدة الذهب بإستثناء الصين والمكسيك، اللتان فضلتا قاعدة الفضة. بحيث تقوم قاعدة الذهب على الشروط التالية:

- ✓ حرية تصدير واستيراد الذهب في الاسواق المحلية والخارجية لضمان حرية تدفقه بين الدول بدون أية قيود على الكميات المصدرة والمستوردة منه
- ✓ تحديد قيمة العملة الوطنية بمقدار أو وزن معين من الذهب الخالص
- ✓ قابلية التحويل من الذهب والانواع المختلفة من النقود سواء كانت معدنية او نقود ورقية او ائتمانية عند السعر المحدد لها
- ✓ التزام الحكومة ببيع وشراء الذهب عند السعر المحدد للوحدة النقدية التي تحتوي على مقدار معين من الذهب
- ✓ ضمان ان البنك المركزي في شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر ثابت.

2.1- أشكاله:

لقد تميزت نظام قاعدة الذهب بثلاث أشكال تختلف فيما بينها باختلاف الطريقة التي يتم بها الربط بين العملة الوطنية والذهب

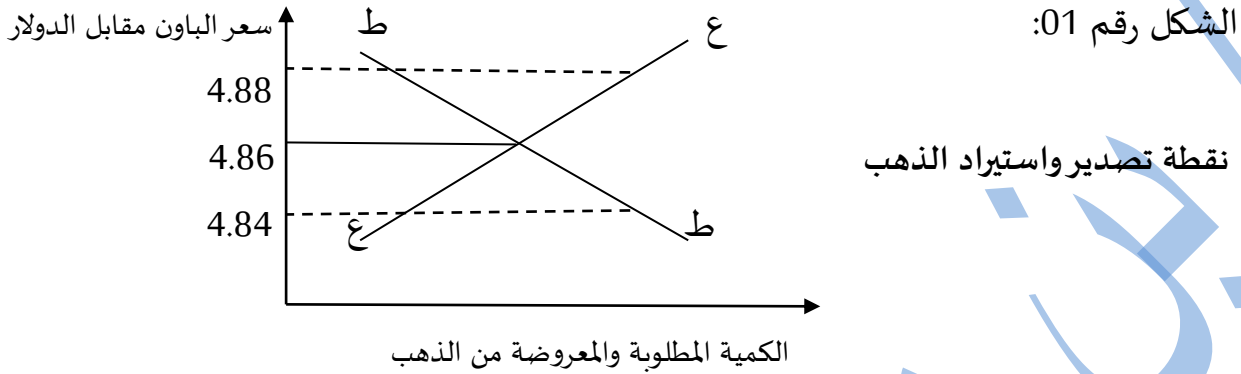
1.2.1- نظام المسكوكات: 1860_1917

المسكوكات وهي عملة ذهبية ذات فئات صغيرة لغرض التداول العام وبموجب هذه القاعدة تقوم الحكومة بإصدارها ويقوم نظام المسكوكات على الشروط التالية:

- ✓ حرية سك الذهب وتحويله إلى عملة ذهبية مختلفة وذلك عن طريق إدارة سك النقود.
- ✓ حرية بيع وشراء الذهب في الأسواق المحلية والخارجية كسلعة وذلك لضمان تحقيق الاستقرار بين السعر الرسمي للذهب والسعر السوقي له
- ✓ حرية سعر العملة الذهبية المسكوكة وتحويلها إلى سبيكة ذهبية لبيعها سواء في الداخل أو الخارج أو استخدامها في صناعة المجوهرات مما يقض على الفرق المحتمل بين القيمة الاسمية للنقود الذهبية وبين القيمة السوقية لها.

ويتحدد سعر الصرف الاجنبي للعملة، الوطنية في ظل قاعدة الذهب على اساس ما تحتويه العملة الوطنية من كمية من الذهب الخالص مقابل كمية الذهب التي تحتويه عملة أخرى وعلى سبيل المثال في عام 1980 حددت الولايات المتحدة الامريكية قيمة الدولار ب (23,22) حبة من الذهب الخالص. أما انجلترا حددت قيمة الباون ب (113) حبة من الذهب الخالص وبذلك فإن سعر الباون مقابل الدولار هو حاصل قسمة كمية الذهب

الذي يحتويه، الباون على كمية الذهب الذي يحتويه الدولار {23,22 ÷ 113 = 4,86} دولار للباون الواحد. وبالتالي 1 باون = 4,86 دولار لاحتوائه أربعة اضعاف كمية الذهب الذي يحتويه الدولار الأمريكي آنذاك. اما حدود تقلبات سعر الصرف بين العملتين فهو ضئيل ولا يتجاوز نقطتي تصدير واستيراد الذهب وذلك راجع الى حرية استيراد وتصدير الذهب وبسعر ثابت ويكمن الفرق في تكلفة نقل الذهب الذي لا يتجاوز 1 % على الاكثر والشكل التالي يوضح لنا نقطتا تصدير واستيراد الذهب في تسوية الالتزامات الدولية.



وبتوافر هذه الشروط يكون هناك تطابق بين القيمة الاسمية للعملة وقيمة ما تحتويه من الذهب الخالص كما سلف ذكره، كما انه في ظل هذه القاعدة فإن السيولة النقدية تتحدد بمعدل انتاج الذهب وبالنسبة المئوية التي تستخدم للأغراض النقدية، وقد سادت هذه القاعدة حتى بداية الحرب العالمية الاولى عام 1914م مما ادى بالحكومات الى ايقاف الشرط تحويل الاوراق النقدية الى ذهب وبذلك فقد تحولت الاوراق القابلة الى التحويل الى نقود نهائية غير قابلة للتحويل وفرض لها سعر التزامي وباتت تتمتع بقوة ابرام العام المستمدة من قانون الدولة التي يتصدرها وبذلك تم سحب الذهب من التداول .

2.2.1- نظام السبائك الذهبية: (1919_1931)

وهو الشكل الثاني لنظام قاعدة الذهب الذي استخدم به بين الحرب العالمية الاولى والثانية (العودة الى قاعدة الذهب) وكان ذلك نتاج خروج كل الدول عن قاعدة الذهب وانهارت حينها الاسواق المالية وانكمش حجم التجارة الدولية بشكل كبير وتم وقف تحويل العملات الورقية الى ذهب ومنع عمليات استيراد وتصدير الذهب واتجهت اسعار صرف العملات المختلفة الى التقلب المستمر حيث سادت قاعدة اللاقاعدة وتغيرت مراكز القوة الاقتصادية في العالم بظهور الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب كأكبر دولة دائنة وذات فوائض مالية كبيرة وارصدة ذهبية ضخمة، وظهرت كذلك مشكلة تعويضات الحرب التي فرضت على المانيا من ناحية ومشكلة الديون من ناحية ومشكلة الديون المستحقة للولايات المتحدة الامريكية من ناحية أخرى. وعليه سارعت الدول على عقد مؤتمر لإصلاح النقدي في بروكسل سنة 1920 وفي جنوة 1922 وكانت الدعوة آنذاك الى العودة لقاعدة الذهب هي البديل الافضل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ونقدي وتنشيط حركة التجارة الدولية وكانت العودة لقاعدة الذهب تحت شكل نظام السبائك الذهبية وشروط محددة وهي :

- ✓ الغاء حرية السك الممنوحة للأفراد في ظل المسكوكات الذهبية وسحب الذهب من التداول المحلي
- ✓ منع استخدام الذهب كعملة في التداول المحلي ويحل محلها النقود الورقية تكون قابلة للتحويل الى ذهب بالسعر الرسمي المحدد لها ولكن هذا التحويل يقتصر على كميات ضخمة من الذهب

✓ عدم قيام الدولة ببيع الذهب إلا على شكل سبائك كبيرة لا تقل عن وزن معين بحيث يقتصر استخدام الذهب على تمويل المعاملات الخارجية وبذلك يتم على الاحتفاظ بالاحتياطي الذهبي كل بلد على شكل سبائك كبيرة ولا يوجد مبرر لتقسيمه الى اجزاء صغيرة.

3.2.1- نظام الصرف بالذهب:

يقوم هذا النظام على اساس تحديد قيمة العملة الوطنية بالذهب بصورة غير مباشرة وذلك من خلال ربط العملة الوطنية مع عملة الوطنية أخرى تسير على قاعدة الذهب فمثلا: الدينار الجزائري مرتبطا بالدولار الأمريكي وكان الدينار الجزائري قابل للتحويل الى الدولار الأمريكي وهذا الأخير بإمكان تحويله الى ذهب. يمكننا القول ان الدينار الجزائري يرتبط بالذهب ولكن بطريقة غير مباشرة ويتم ذلك من خلال ما يلي:

✓ عدم قابلية تحويل العملة الوطنية الى الذهب في الداخل وعدم وجود مسكوكات يتم ذهبية (نقود ذهبية) في التداول المحلي

✓ امكانية تحويل العملة الوطنية الى العملات الاجنبية القابلة للتحويل في بلد انهاء الى ذهب اما بشكل مسكوكات او سبائك الذهبية

✓ التزام الحكومة (سلطات النقدية) ببيع وشراء عملتها الوطنية بسعر صرف ثابت مع العملات الاجنبية وبذلك يرتبط الدينار الجزائري (حسب مثال التوضيح) في هذه الحالة سعر صرف ثابت مع الذهب ولكن بصورة غير مباشرة

✓ يتم اصدار النقود الورقية مقابل غطاء يتكون من العملات والأوراق المالية الأجنبية

✓ منع فرض قيود على تحويل العملة من والى خارج

خصائصه:

✓ يساعد هذا النظام على استخدام احتياطياتها، الذهبية كودائع أو على شكل سندات لدى البنوك الأجنبية مقابل الحصول على فائدة بدلا من الاحتفاظ بالذهب في مؤسساتها النقدية وبالفعل أقيمت الكثير من الدول الضعيفة اقتصاديا وتلك الخاضعة للانتداب على إتباع هذه القاعدة واتخاذ الجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي نقدا اجنبيا احتياطيا بدلا من الذهب

✓ يقود هذا النظام إلى التبعية النقدية وذلك من خلال حدوث التقلبات في العملة الرئيسية المرتبط بها مما تؤثر على قيمة العملة الوطنية مما يضطر البلد لتوجيه تجارته الخارجية صوب البلد الاجنبي صاحب العملة المرتبط بها للحصول على عملته لغرض الاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل اصدار النقود الورقية حيث شرط هذا النظام ان يكون لدى البلد رصيد من العملة الاجنبية التي يتم ربط عملة بها ويتم الحصول عليها من خلال بيع رصيدها الذهبي او زيادة صادراتها للحصول على ذهب او عملة اجنبية قائمة على الذهب او اللجوء للاقتراض من المؤسسات النقدية والمصرفية الدولية .

✓ اقر هذا الشكل من اشكال قاعدة الذهب في مؤتمر جنوه عام 1922 حيث، ان التجارة الدولية شهدت انتعاش سياسات سعر الصرف واستقرارها لمختلف العملات وسهلت عمليات تحريك رؤوس الاموال حيث شهد العالم استقرار يزيد على ثلاثين عاما

3-1- انهيار قاعدة الذهب:

ان لنشوب الحرب العالمية الاولى ولما فرضته من توسيع في الاصدار النقدي من اجل تمويل نفقاتها الباهظة على عكس ما تفرضه قاعدة الذهب ألا وهو الاصدار الصارم في النقد بما يتوافق مع كمية الذهب مما ادى بالدول المتحاربة الى اتفاق قابلية صرف النقود الورقية بالذهب رغبة منها في الحفاظ على احتياطاتها الذهبية و كما لجأت الى سحب موارد الذهب الموجودة في التداول وإضافتها الى احتياطاتها الموجودة في البنوك المركزية لاستخدامها في استيراد السلع الاستراتيجية لإدامة العمليات العسكرية آنذاك مما فاق الاحتياج الدول المتحاربة قدر كبير من التمويل تعجز قاعدة الذهب عن توفيره وبذلك لجأت الدول الى التمويل والعجز. اي زيادة الاصدار النقدي اكبر من حجم الاحتياطي الذهبي لمواجهة نفقات الحرب من الاجور والرواتب وقيام المواد الاولية وبنفس الوقت عجز الجهاز الانتاجي عن توفير حجم كاف من السلع والخدمات بسبب توجيه الانتاج للأغراض العسكرية مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار بحيث تنخفض القوة الشرائية لنقود الورقية فيلجأ الافراد بالتالي تحويل نقودهم الى ذهب وبسبب محدودية الذهب وعدم كفايته لمواجهة تلك المتطلبات لجأت الدول الى جعل النقود الورقية نقود الزامية و اضفت عليها صفة الانتهائية بحيث اصبحت غير قادرة للتحويل الى ذهب مما ادى بتوقف قاعدة الذهب في فترة الحرب واقتصر دور الذهب فقط في استخدامه لتمويل عمليات التجارة الخارجية وشراء المواد المهمة .

ورغم محاولة الدول العودة الى قاعدة الذهب بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى إلا ان هذه القاعدة قد تلاشت في نهاية عام 1936 للأسباب التالية:

- ✓ التفاوت بين معدل انتاج الذهب ومعدل نمو التجارة الدولية في الوقت الذي ينمو فيه، انتاج الذهب بمعدل 2% فإن التجارة الدولية تنمو بمعدل 11% سنويا مما يعني عدم مواكبة تطورات انتاج الذهب لاحتياجات التجارة الدولية من نقد
 - ✓ نشوب الحرب العالمية الاولى ادى الى تركيز الذهب بين الدول المتحاربة لغرض استخدامه للمشتريات العسكرية
 - ✓ التوسع النقدي والحاجة الى الاحتياطات من الذهب والدولار والجنيه خلال عمليات اعمار أوروبا، مما انعكس ذلك على الاحتياطات الدولية
- وهناك أسباب ثانوية ساهمت هي الاخرى في انهيار قاعدة الذهب:

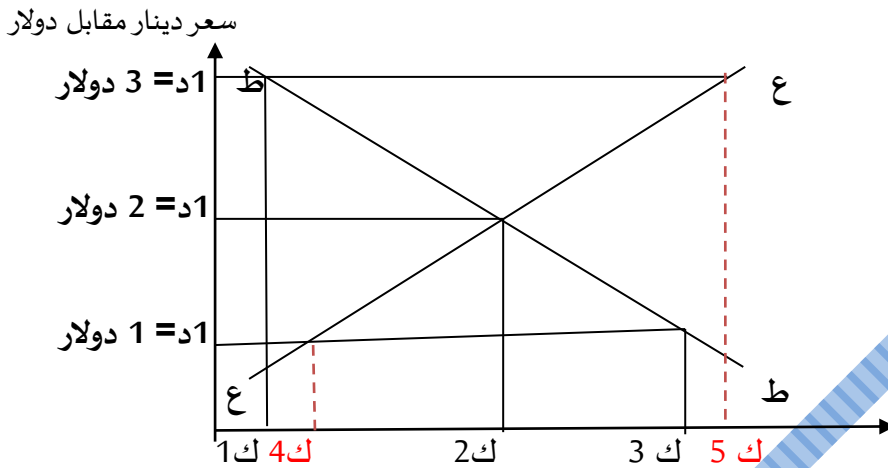
- جمود نظام الذهب، وتقيد كمية الذهب الموجودة
- عدم تقييم بعض العملات تقيما صحيحا
- التسابق بين الدول في فرض تعريفات جمركية عالية على استيراداتها
- اتجاه بعض البنوك المركزية الى اكتناز الذهب.

2- سعر الصرف في ظل القاعدة الورقية:

تمثل القاعدة الورقية الملجأ الثاني في اوقات الحروب والازمات للدول آنذاك، بحيث تقوم الدول بتحديد قيمة الزامية لعملة الوطنية وتكون لها قيمة سلعية أو مربوطة بالذهب او بأي سلعة أخرى. وفي هذه الحالة قيمة النقود مستمدة من القانون ومن القبول العام لها من قبل الافراد وتصبح واجبة الالتزام في المعاملات ولا يحق للأفراد تحويلها للذهب ويستطع البنك المركزي في ظل هذه القاعدة ان يصدر كمية

من النقود اكبر من الاحتياطي الذهبي الموجود لديه بسبب عدم وجود رابطة بين كمية النقود المصدرة والاحتياطي الذهب كما الموجود في ظل قاعدة الذهب بل على اساسه ضمان تحقيق لاستقرار الاسعار و التوظيف الكامل ومعالجة مشكلة ميزان المدفوعات ويتم تحديد سعر الصرف في ظل قاعدة الاوراق النقدية الالزامية من خلال تفاعل قوي العرض والطلب على العرف الاجنبي مثلما يتحدد سعراية سلعة من السلع التي تباع وتشتري في السوق الوطنية مثال توضيحي : نفترض ان قيمة الدينار الجزائري يتحدد بصورة حرة في سوق صرف الاجنبي كما في الشكل ادناه حيث يشير المحور العمودي الى سعر الدينار مقابل الدولار والمحور الافقي بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من الدينار الجزائري .

الشكل 02: تحديد قيمة العملة الوطنية في ظل القاعدة الورقية



الكمية المعروضة والمطلوبة من الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

من خلال الشكل ينحدر المنحنى (ط، ك) من يسار الى اليمين معبرا عن انخفاض في سعر صرف الدينار مقابل الدولار مما ينتج عنه زيادة الكمية المطلوبة من دينار الجزائري من ك 1 الى ك 3 بسبب انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار مما شجع الاجانب على قيام بعمليات تؤدي الى ارتفاع الكمية المطلوبة منه. اما منحنى العرض (ع) فيرتفع من اليسار الى اليمين مشيرا الى ان الكمية المعروضة من الدينار، تزداد كلما ارتفع سعر الدينار مقابل الدولار كما في الشكل اعلاه من 1 دج = 1 دولار الى 1 دج = 3 دولار ادى الى ارتفاع الكمية المعروضة من ك 4 الى ك 5 في حالة ارتفاع سعره الى 3 دولار مقابل الدينار الواحد، مما يشجع المقيمين في الجزائر على القيام بعمليات تؤدي الى زيادة عرض الدينار لطلب العملات الاجنبية لغرض استيراد من الخارج او السفر او طلب خدمات اجنبية عكس ما حصل سابقا في حالة انخفاض مقابل الدولار.

ويتحدد سعر الصرف في ظل القاعدة الورقية عند تقاطع منحنى العرض والطلب في النقطة ك 2 وسعر 1 دج = 2 دولار شرط عدم تدخل الدول بتحديدده. وانتقال منحنى الطلب نحو اليمين مع بقاء منحنى العرض ثابت يترتب عليه ارتفاع سعر الدينار وانتقاله نحو اليسار يترتب عنه انخفاض سعر الدينار مقابل الدولار وهذا هو تطبيق "النظرية الاتمان"

إن الاستقرار المرتبط بالمستوى العام للأسعار عن طريق قوى العرض والطلب إذا لاقت تذبذبات سواء بالارتفاع أو النقصان الذي يصاحبه حالة عدم الاستقرار أو الإساءة الى الاقتصاد الوطن وكذا التحركات القصيرة

الأجل لرأس المال التي تحدث بصورة مفاجئة من حين لآخر نتيجة التذبذبات الحادة في أسعار الصرف. وفقدان الثقة بالنقود فيما إذا تعرضت لانخفاض حاد في سوق الصرف الحرة. فإن الدولة تتدخل في سوق الصرف الحرة تلجأ إلى تقليص كمية النقود المصدرة وتخفيض كمية وسائل الدفع المتاح لتجنب حصول التضخم. وبالعكس في حالة انخفاض الأسعار من خلال إنشاء صناديق استقرار الصرف وتتكون هذه الأخيرة من الموجودات الأجنبية (ذهب + أرصدة بالعملات الأجنبية) ووظيفة شراء وبيع العملة الوطنية مقابل ذهب أو أرصدة بالعملات الأجنبية حسب الحالة المراد تسويتها

تتسم قاعدة النقود الورقية بالمرونة الكبيرة التي تمكن السلطات النقدية من إصدار كميات مناسبة من النقود الورقية إلا ان هذه المرونة في مجال الاصدار النقدي ليست مرونة مطلقة أو غير محددة لأن التماذي في الإصدار إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية وتدهور قوتها الشرائية والتعرض لمشاكل اقتصادية ونقدية خطيرة.

لذا على السلطات النقدية أن تحقق التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية وفي حالة تفوق احدى التدفقات على الأخرى يتوجب على السلطات التدخل لتلافي الاختلالات في الاقتصاد وبذلك تدرك السلطات النقدية أهمية الترابط القائم بين كمية النقود المتداولة وكمية الإنتاج من السلع والخدمات لأن الوحدة النقدية من العملة المحلية تمنح حاملها حقا قانونيا في الحصول على ما يعادلها من السلع والخدمات. وبذلك يكون غطاء العملة الفعلي أو الحقيقي. في ظل النقود الورقية الإلزامية حجم الإنتاج الفعلي للدولة بحيث يختلف الهدف من إنشاء صندوق الاستقرار من بلد لآخر ومن فترة لأخرى فهي:

✓ نتيجة التغيرات في سعر الصرف التي قد تؤدي إلى ظهور المقاربة وحالة عدم الاستقرار وبالتالي تخصيص الموارد الاقتصادية والدخل.

✓ للمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية ضمن مدى ضيق ومعروف.

✓ استخدامه كأداة لتخفيض قيمة العملة الوطنية بهدف تشجيع الصادرات ودعم الاقتصاد الوطني

1.2- تفسير سعر الصرف في ظل القاعدة الورقية:

هناك نظريتان لتفسير سعر الصرف في ظل القاعدة الورقية وهي نظرية ميزان المدفوعات ونظرية تعادل القوة الشرائية

1.1.2- نظرية ميزان المدفوعات: وتتمثل أفكارها الرئيسية فيما يلي

✓ يتحدد سعر الصرف كما تتحدد أسعار السلع الأخرى وفقا للقوى العرض والطلب

✓ يتحدد سعر الصرف وفقا للكميات المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبي

✓ الكميات المعرضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي مشتقة من حقوق البلد وديونه مع الخارج

إذن يتحدد سعر الصرف بمقدار حقوق البلد وديونه مع الأجانب أي بالمركز المالي الخارجي لميزان

المدفوعات فإذا كان هذا الأخير يسجل فائض فترتفع قيمة العملة الوطنية (الصادرات الواردات)، وتنخفض في حالة العجز ومن خلال هذا المركز يظهر الطلب والعرض على العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية فجانبا الحقوق (الإيرادات، صادرات) تمثيل طلب العملة الوطنية مقابل طلب على العملات الأجنبية

2.1.2 - نظرية تعادل القوة الشرائية : حيث وضع الاقتصادي "سويدي كاسل" نظريته المعروفة بنظرية تعادل

القوة الشرائية في العشرينات ، وهي أن سعر الصرف بين العملات الوطنية هو انعكاس لتعادل فيما بينها و المشتق

من مقارنة مستويات الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات بين الدول وتتمثل فكرة هذه النظرية هو أن التغيرات في مستويات الأسعار النسبية للسلع والخدمات تؤثر في أسعار الصرف ، فإذا سمح لأسعار الصرف بالتقويم الحرفان أسعار الصرف بين العملات الوطنية يتحدد استنادا إلى تغيير القوة الشرائية لها ، فمثلا سعر الباون في عام 1913 تقابله 4,86 دولار ، فإذا تضاعفت أسعار السلع والخدمات في إنجلترا بينما ظلت الأسعار على حالها في أمريكا فإن الباون يقابله 2,433 دولار ويمكن التعبير عن نظرية تعادل القوة الشرائية بالمعادلات التالية :

$$س2 = س1 \times 1م \div 2م$$

س2: سعر الصرف الجديد لعملة معينة مقابل عملة أخرى

س1: سعر الصرف القديم لعملة معينة مقابل عملة أخرى

م1: الرقم القياسي للأسعار المحلية في سنة الأساسية a

م2: الرقم القياسي للأسعار المحلية في سنة المقارنة

فإذا كان سعر الدينار = 0,004 عام 2018 وتضاعفت الأسعار في الجزائر في 2020 فإن السعر الجديد للدينار يساوي

$$س2 = س1 \times (1م \div 2م) \times (1ع \div 2ع)$$

حيث تشير: ع2: إلى الأسعار الأجنبية في سنة المقارنة

ع1: إلى الأسعار الأجنبية في سنة الأساسية

من هذه المعادلة فإن ارتفاع الأسعار الأجنبية ينجم عنه زيادة في العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى

بشرط أن تكون أسعار المحلية ثابتة أو الزيادة في الأسعار المحلية أقل من زيادة في الأسعار الأجنبية

3 - أسعار الصرف بعد بريتون وودز:

يمكن أن نحدد باختصار معالم اللحظة التاريخية التي انبثقت فيها إتفاقية بريتون وودز، وهي الإتفاقية التي رسمت معالم نظام النقد الدولي الذي سار عليه الإقتصاد الرأسمالي العالمي خلال الفترة 1945-1971. في البداية نشير إلى أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت في آب 1945 حيث دمرت العمليات الحربية أغلب الطاقات الإنتاجية (الصناعية والزراعية والخدماتية) في دول أوروبا وفي كثير من الدول الأخرى. وفي الواقع لقد هبط الإنتاج الزراعي والصناعي هبوطا كبيرا في جميع دول القارة الأوروبية، الأمر الذي نجم عنه وجود نقص خطير في عرض السلع المتوفرة للإستهلاك المحلي كما خرجت دول أوروبا من الحرب وهي مثقلة بديون ضخمة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي الديون التي كانت قد اقترضتها خلال سني الحرب في شكل مواد غذائية وصناعية وحربية من خلال قانون الإعارة والتأجير (وهو القانون الذي يقضي بأن تقدم الولايات المتحدة الذخائر والضروريات الأخرى للدول التي تحارب ألمانيا وإيطاليا مقابل قرض يسدد في أجل غير مسمى بالدفع في شكل عيني أو حقوقي...). أما الذهب الذي كانت تملكه دول القارة الأوروبية فقد انساب القسم الأكبر منه إلى الولايات المتحدة (التي كان لديها بانتهاء الحرب ما يقرب من ثلثي 2/3 ذهب العالم)، وكذلك انخفضت أسعار صرف عملاتها انخفاضاً ملحوظاً. أما الولايات المتحدة فكانت الصورة فيها على عكس الحالة في أوروبا إذ كانت في قمة ازدهارها حيث أضحى إقتصادها بمثابة ورشة الصناعة للبلاد التي تخوض غمار الحرب.

وخلاصة القول أن أهم معالم اللحظة التاريخية التي سادت عقب انتهاء الحرب والتي تحددت في ضوءها إتفاقية «بريتون وودز» هي التالية:

- 1- ضعف دول أوروبا وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية.
 - 2- إستمرار هيمنة الدول الإستعمارية على الكثير من المستعمرات والدول التابعة.
 - 3- بروز قوة الإتحاد السوفياتي .
- وفي ظل هذه الأوضاع إجتمع في صيف 1944 ممثلو 14 دولة في مدينة بريتون وودز «Bretton Woods» (نيو هامبشر) في الولايات المتحدة في مؤتمر دولي لمناقشة قواعد السلوك النقدي الدولي.
- وفي ظل موازين القوى الدولية آنذاك برز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الوجود. أما أهم مواصفات النظام الجديد: (الذي يتوافق مع مصلحة الولايات المتحدة) فهي التالية:
- 1- النظام الجديد كان يقوم على قاعدة الصرف بالدولار الذهبي حيث التزمت الولايات المتحدة بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب بناء على سعر التعادل المعلن بين الدولار والذهب وذلك إذا ما طلبت البنوك المركزية تحويل ما في حوزتها من أوراق دولارية إلى ذهب. وبذلك تحول الدولار الآن وأصبح يكون عملة الإحتياط الدولية (بواقع 35 دولاراً للأونصة).
 - 2- نظام كفل ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات بحيث لا تنحرف أسعار السوق للعملات أعلى أو أقل عن سعر صرفها الثابت بالنسبة للدولار عن +1%.
 - 3- استهدف النظام حرية التجارة وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية.
 - 4- تعهد صندوق النقد الدولي أن يقدم للدول الأعضاء قروضاً بالعملات الأجنبية لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها.